من الأمر العسكري إلى إعادة هندسة الجغرافيا

قراءة تحليلية في منظومة السيطرة على الأرض في الضفة الغربية | 2023 – آب 2026

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

31 آب 2026

ملخص تنفيذي

لا تُقرأ الأوامر العسكرية والإعلانات المتعلقة بالأرض في الضفة الغربية بوصفها وثائق منفصلة، ولا بوصفها مجرد استجابة أمنية ظرفية. ما تكشفه حصيلة الفترة الممتدة منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية في نهاية عام 2022 وحتى نهاية آب 2026 هو انتقال منظومة السيطرة على الأرض إلى طور أكثر سرعة وترابطاً: أداة تعيد توصيف الملكية، وأخرى تنتزع الحيازة، وثالثة تشق الطريق، ورابعة تصنع الحزام الأمني، وخامسة تُبقي مساحات واسعة خارج الاستعمال الفلسطيني تحت غطاء الحماية الطبيعية. وعندما تُقرأ هذه الأدوات معاً، يظهر أن وحدة التحليل الحقيقية ليست "الأمر" منفرداً، بل السلسلة التي تبدأ بقرار إداري وتنتهي بتغيير دائم في وظيفة الأرض وعلاقتها بالتجمعات الفلسطينية المحيطة بها.

> وفق قاعدة بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، بلغ الأثر المساحي الإجمالي المسجّل لأربع فئات رئيسية خلال الفترة 2023–آب 2026 نحو 109,512.205 دونماً، أي مئة وتسعة آلاف وخمسمئة واثني عشر دونماً ومئتين وخمسة أمتار مربعة. توزعت هذه الحصيلة على عشرة قرارات مرتبطة بالمحميات الطبيعية غطت 69,084 دونماً؛ وثلاثة وعشرين إجراءً في ملف "أراضي الدولة" غطت 29,501.656 دونماً؛ ومئتين وتسعة وثلاثين أمراً ووثيقة لوضع اليد غطت 5,829.299 دونماً؛ وسبعة عشر قراراً في ملف الاستملاك وأخذ حق التصرف غطت 5,572.053 دونماً.[1] وهذه حصيلة إجرائية تراكمية وليست خريطة صافية لقطع غير متداخلة: فبعض إعلانات المحميات تمثل نطاق المحمية بعد تعديل الحدود، وبعض إجراءات "الخط الأزرق" تعيد فحص إعلانات قديمة، وقد تتقاطع مساحة أمر وضع اليد مع مساحة إعلان آخر أو مع نطاق تقييد وصول أوسع. لذلك لا يجوز تحويل المجموع آلياً إلى ادعاء بأن كل متر فيه صودر لأول مرة خلال الفترة.

لكن هذا التحفظ المنهجي لا يخفف من الدلالة السياسية للحصيلة؛ بل يجعلها أكثر وضوحاً. فالمساحة لا تقيس فقط انتقال الملكية أو الحيازة، وإنما تقيس أيضاً مساحة التحكم: أين يستطيع الفلسطيني البناء أو الرعي أو الوصول، وأين يستطيع الاحتلال التخطيط وشق الطرق وتوسيع الحدود وإعادة تخصيص الأرض. بهذا المعنى، فإن الأوامر لا تراكم دونمات فحسب؛ إنها تعيد توزيع القدرة على الحركة والتخطيط والبقاء.

الحصيلة في أربعة مسارات

- المحميات الطبيعية: عشرة قرارات غطت 69,084 دونماً وفرضت نظام حماية وقيود استعمال؛ وقد يكون الرقم كامل نطاق المحمية بعد تعديل الحدود، لا مقدار الزيادة الجديدة وحدها.
- إعلانات "أراضي الدولة" وفحص الحدود: ثلاثة وعشرون إجراءً غطت 29,501.656 دونماً، ونقلت الأرض إلى إدارة المسؤول عن أملاك الحكومة وفتحت باب تخصيصها.
- أوامر وضع اليد: مئتان وتسعة وثلاثون أمراً ووثيقة غطت 5,829.299 دونماً، وانتزعت الحيازة والاستعمال بدعوى الحاجة العسكرية؛ فالملكية لا تنتقل شكلياً، لكن الأثر الميداني قد يطول ويتجدد.
- الاستملاك وأخذ حق التصرف: سبعة عشر قراراً غطت 5,572.053 دونماً، ونزعت الحقوق لأغراض توصف بأنها عامة أو لتنفيذ أوامر سابقة؛ ومن ثم لا يمثل كل قرار استملاكاً جديداً مستقلاً.

زمنياً، تركزت الكتلة الأكبر في أول عامين: 50,524.660 دونماً في 2023، ثم 46,597.410 دونماً في 2024، مقابل 5,572.472 دونماً في 2025، و6,817.663 دونماً حتى نهاية آب 2026. ولا يعني انخفاض المساحة في 2025 أن الوتيرة تراجعت؛ فالعام شهد توسعاً نوعياً في أوامر الطرق، وفي "تسوية" البؤر، وفي تحويل القرارات الحكومية إلى بنية تحتية قابلة للتنفيذ. أما 2026، فقد أبرز انتقال الضغط إلى شمال الضفة، ولا سيما جنين وطوباس، وإعادة فتح مساحات مرتبطة بالمستعمرات التي أُخليت عام 2005.

---

[1] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، *قاعدة بيانات أوامر وضع اليد وإعلانات أراضي الدولة والاستملاك والمحميات الطبيعية، 2022–آب 2026*؛ والحصيلة المحدثة للإنفوغراف "مصادرة الأراضي ونزع الملكية في عهد حكومة الاحتلال الحالية"، 31 آب 2026. يمثل الدونم 1,000 متر مربع.

أولاً: من الإدارة العسكرية إلى إدارة استيطانية مسرَّعة

دخلت منظومة الأوامر مرحلة جديدة مع التغيير المؤسسي داخل وزارة جيش الاحتلال والإدارة المدنية. ففي 2023 أُنشئت "إدارة الاستيطان" تحت سلطة الوزير الإضافي في وزارة الجيش، ثم نُقلت في 29 أيار 2024 صلاحيات واسعة تتعلق بالأراضي والتخطيط والاستيطان إلى نائب مدني لرئيس الإدارة المدنية. ورافق ذلك نقل مسارات من الاستشارة القانونية العسكرية إلى منظومة قانونية مدنية داخل وزارة الجيش، وتوسيع الطواقم المكلفة بالتخطيط والأراضي والرقابة. وقد وثقت تقارير أممية أن النقل طال صلاحيات إدارية واسعة بشأن المستعمرات وإدارة الأرض، بينما وصفه القائمون عليه أنفسهم بأنه تغيير بنيوي طويل الأمد.[2]

تكمن خطورة هذا التحول في أنه لا يلغي الشكل العسكري للاحتلال، بل يعيد توزيع وظائفه. يبقى القائد العسكري صاحب التوقيع السيادي الظاهر، فيما تُدار الملفات الاستيطانية والأرضية بوتيرة مدنية وسياسية أقرب إلى عمل وزارة إسرائيلية داخل إقليم محتل. وهكذا تتكون بنية مزدوجة: نظام عسكري يقيّد الفلسطيني، ونظام مدني يخطط للمستعمر ويوفر له الأرض والبنية التحتية. وهذا ليس مجرد تعديل إداري؛ إنه تقليص للمسافة بين القرار السياسي الاستيطاني وبين الأداة العسكرية التي تنفذه.

ينعكس ذلك في ثلاثة تغيرات واضحة. الأول هو تسريع الانتقال من الفكرة إلى الإجراء: إعلان الأرض، فحص الحدود، اعتماد التخطيط، وتمويل الطريق تصبح حلقات داخل جهاز واحد. والثاني هو توسيع ما يمكن وصفه بـ"التسوية الالتفافية" للبؤر، إذ لا تبدأ العملية بالضرورة من مخطط هيكلي كامل، بل من الاعتراف السياسي ثم إعلان الأرض أو تعديل حدودها ثم وصل الموقع بالماء والكهرباء والطريق. أما الثالث فهو تحويل الرقابة على البناء الفلسطيني في المنطقة المصنفة "ج" إلى الوجه الآخر لتوسيع الاستيطان: إزالة الحضور الفلسطيني من جهة، وتجهيز الحضور الاستعماري من جهة ثانية.

ومن منظور القانون الدولي الإنساني، لا تحرر هذه الترتيبات سلطة الاحتلال من قيودها. فالمادة 43 من لائحة لاهاي تلزم المحتل بإدارة الإقليم بصورة مؤقتة واحترام القوانين القائمة قدر الإمكان، والمادة 46 تحمي الملكية الخاصة من المصادرة، بينما تحظر المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة نقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل. كما خلصت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 19 تموز 2024 إلى عدم قانونية السياسات والممارسات الاستيطانية والضمية المترابطة في الأرض الفلسطينية المحتلة.[3] لذلك فإن نقل الصلاحيات من ضابط إلى موظف مدني لا يغيّر المركز القانوني للأرض؛ لكنه يكشف اتجاه الإدارة من "مؤقتة" بحكم الاحتلال إلى دائمة في أهدافها ووظائفها.

ثانياً: لماذا يجب الفصل بين الأدوات ثم جمع آثارها؟

المصادرة في الخطاب العام كلمة جامعة، لكنها قانونياً تغطي إجراءات مختلفة. إعلان "أراضي الدولة" لا يساوي أمر وضع اليد؛ ووضع اليد لا يساوي الاستملاك؛ وإعلان المحمية لا ينقل الملكية في نصه، لكنه قد يمنع المالك من كل استعمال فعلي. التمييز ضروري لتحديد طريق الاعتراض، والجهة الموقعة، وطبيعة الحق الذي جرى المساس به، وما إذا كان الإجراء مؤقتاً أو دائماً. غير أن الاكتفاء بهذا الفصل قد يحجب النتيجة الميدانية؛ لأن الأدوات المتمايزة قانونياً تعمل غالباً على المكان ذاته بصورة متتابعة.

---

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام A/79/347، 12 أيلول 2024، الفقرة المتعلقة بنقل صلاحيات واسعة في إدارة المستعمرات والأراضي إلى مسؤولين مدنيين إسرائيليين: https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/10/n2426451.pdf. وانظر أيضاً: Peace Now, "The Annexation Agenda of the Israeli Government" 21 June 2024: https://peacenow.org.il/en/the-annexation-agenda-of-the-israeli-government.

[3] لائحة لاهاي لعام 1907، المادتان 43 و46: https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/hague-regulations-1907-art-43 و https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/hague-regulations-1907-art-46؛ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49: https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/gciv-article-49-1949؛ محكمة العدل الدولية، *الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية*، رأي استشاري، 19 تموز 2024: https://www.icj-cij.org/case/186.

1. إعلان "أراضي الدولة"

التعريف الإجرائي والقانوني: هو قرار يصدر عن المسؤول عن أملاك الحكومة وأملاك الغائبين، استناداً إلى الأمر العسكري رقم 59 لسنة 1967 وإلى تفسير سلطات الاحتلال لقانون الأراضي العثماني، ويقرر أن أرضاً غير مسجلة ملكيةً خاصة هي من "أملاك الحكومة". يُمنح المتضررون عادة مهلة للاعتراض أمام لجنة عسكرية، وبعد تثبيت الإعلان تصبح الإدارة المدنية قادرة على تخصيص الأرض والتخطيط عليها.[4]

لا تعمل هذه الأداة كاستملاك تقليدي يدفع تعويضاً لمالك معروف؛ بل تبدأ غالباً من إنكار أو إضعاف قدرة صاحب العلاقة الفلسطيني على إثبات حقه في أرض غير مكتملة التسجيل. وتزداد المشكلة لأن الاحتلال جمّد منذ 1967 أعمال التسوية الشاملة التي كان يمكن أن تثبت الملكيات، ثم استخدم غياب التسجيل نفسه كمدخل لإعلان الأرض "حكومية". بهذا المعنى، لا تقف الإدارة على مسافة محايدة بين مطالبات متعارضة؛ فهي تتحكم في التسجيل، وفي تفسير شروط الزراعة والحيازة، وفي التصوير الجوي، وفي لجنة الاعتراض، ثم تصبح هي المستفيد الإداري من النتيجة.

وتأتي مراجعة "الخط الأزرق" كمرحلة لاحقة. وهي فحص فني لحدود إعلان قديم قبل دفع مخطط استعماري جديد، قد يضيف قطعاً أو يستبعد أخرى أو يبقي مساحة بلا تغيير. لذلك لا يجوز وصف كامل النطاق بعد الفحص بأنه إعلان جديد، لكن لا يجوز أيضاً التقليل من أهميته: فالمراجعة تحول إعلاناً قديماً غامض الحدود إلى كتلة قابلة للإيداع والتخطيط والتخصيص.[5]

2. وضع اليد للحاجات العسكرية

التعريف الإجرائي والقانوني: هو انتزاع مؤقت لحيازة الأرض واستعمالها بأمر من القائد العسكري، مع بقاء الملكية الاسمية لأصحابها، بدعوى وجود حاجة عسكرية محددة. تستند السلطة في تبرير هذا النوع من التدابير إلى صلاحيات القائد العسكري وقواعد الاحتلال، ولا سيما مفهوم الطلبات العينية لحاجات جيش الاحتلال في المادة 52 من لائحة لاهاي. وطبيعته المؤقتة تعني أن زوال الحاجة يجب أن ينهي السيطرة، إلا أن التجديد المتكرر وطول المدة يجعلان المؤقت واقعاً مستداماً.[6]

بعد حكم "ألون موريه" عام 1979، الذي قيّد استخدام الحاجة العسكرية لإقامة مستعمرة مدنية، لم تختف أداة وضع اليد؛ بل تغيرت وظيفتها. تراجعت كطريق مباشر لبناء المستعمرة، واتسعت كطريق لبناء ما يجعل المستعمرة قابلة للحياة والتوسع: شارع، موقع عسكري، برج مراقبة، سياج، طريق محيطي أو منطقة عازلة. وهنا تصبح العلاقة بين العسكري والمدني غير مباشرة ولكنها حاسمة؛ فالطريق "العسكري" قد يؤمّن مستعمرة، والحزام "الأمني" قد يوسع مجال سيطرتها، والموقع العسكري قد يحرس عودة استعمارية كانت ممنوعة سابقاً.

---

[4] الأمر بشأن أملاك الحكومة (يهودا والسامرة) رقم 59 لسنة 1967؛ ولشرح الإجراء وتفسير قانون الأراضي العثماني، انظر: B'Tselem, "Under the Guise of Legality: Declarations of State Land in the West Bank," 27 March 2012: https://www.btselem.org/publications/summaries/201203_under_the_guise_of_legality؛ Peace Now, "What is a Declaration of State Land?", 8 September 2014: https://peacenow.org.il/en/what-is-a-declaration-of-state-land.

[5] حول وظيفة مراجعة "الخط الأزرق" بوصفها شرطاً لدفع التخطيط على إعلانات قديمة، انظر المفوض السامي لحقوق الإنسان، تقرير الاستيطان لعام 2014؛ وملخص الإجراء في: https://www.btselem.org/publications/summaries/201203_under_the_guise_of_legality. اعتمدت الأرقام التفصيلية في هذه الورقة على خرائط الفحص المحفوظة في قاعدة بيانات الهيئة.

[6] لائحة لاهاي، المادة 52: https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/hague-regulations-1907-art-52. وانظر: B'Tselem, "Seizure for Military Needs and the Elon Moreh Ruling," 13 March 2013: https://www.btselem.org/settlements/seizure_of_land_for_military_purposes.

3. الاستملاك وأخذ حق التصرف

التعريف الإجرائي والقانوني: هو نزع حق الملكية أو التصرف بصورة دائمة لمشروع يعلن أنه ذو منفعة عامة، استناداً إلى قانون الاستملاك الأردني رقم 2 لسنة 1953 كما عدله الأمر العسكري رقم 321 لسنة 1969 وتعديلاته اللاحقة. وقد يأتي القرار جديداً، أو يأتي على شكل "أخذ حق التصرف" لتنفيذ أمر استملاك تاريخي لم يُنفذ كاملاً.[7]

في النظرية، يختلف الاستملاك عن وضع اليد لأن الأول دائم ومرتبط بمنفعة عامة، بينما الثاني مؤقت ومقيد بالحاجة العسكرية. لكن السؤال الحاسم في سياق استعماري ليس: هل يوجد شارع أو مرفق يستخدمه الجمهور؟ بل: من هو الجمهور الذي صُمم المرفق لخدمته؟ ومن يتحمل كلفته المكانية؟ إذا نُزعت أرض فلسطينية لشق طريق يصل كتلة استعمارية، ثم فُرضت الحواجز والبوابات على القرى المحاذية، تصبح عبارة "المنفعة العامة" غطاءً لعلاقة غير متكافئة: الجمهور المستفيد هو المستعمرون في المقام الأول، والجمهور الذي تُنتزع أرضه هو الذي تُقيّد حركته.

4. إعلان المحمية الطبيعية وتعديل حدودها

التعريف الإجرائي والقانوني: هو إعلان يصدر بموجب الأمر العسكري رقم 363 لسنة 1969 بشأن حماية الطبيعة، يحدد نطاقاً بوصفه محمية ويقيد البناء والزراعة والرعي وتغيير الغطاء النباتي وجملة من أوجه الاستعمال داخله. وقد يصدر الإجراء كتوسيع أو تعديل لحدود محمية قائمة؛ وحينها قد يكون الرقم المنشور مساحة النطاق بعد التعديل، لا مقدار الزيادة الجديدة.[8]

الاعتراض هنا لا يقوم على رفض حماية البيئة، بل على غياب المساواة بين من يُمنع ومن يُسمح له بالتطوير. فحين يُحظر على الفلسطيني شق طريق زراعي أو ترميم بيت أو استصلاح أرض داخل نطاق "الحماية"، ثم تُقتطع أجزاء من المحمية لتسوية بؤرة أو شق طريق استعماري، تتحول البيئة من قيمة عامة إلى نظام انتقائي لإدارة السكان والأرض. إنها أداة تحفظ المكان خالياً من التطور الفلسطيني إلى أن تتغير أولويات التخطيط الإسرائيلي.

5. "اتخاذ وسائل أمنية" وتقييد الوصول

التعريف الإجرائي والقانوني: أوامر تفرض إزالة نباتات أو أشجار، أو إغلاق نطاق، أو إقامة تدابير حماية على أساس تشريع أمني عسكري؛ وقد لا تنزع الملكية أو الحيازة الكاملة، لكنها تقيد الاستعمال والوصول وتغير الغطاء النباتي. ولذلك يجب تسجيل مساحتها مستقلة عن مساحة وضع اليد وعدم إضافتها تلقائياً إلى المصادرة المباشرة.[9]

هذه الفئة تكشف أن السيطرة لا تحتاج دائماً إلى نقل سند الأرض. يكفي أحياناً أن يصبح وصول المزارع مشروطاً، أو أن يُزال الزيتون من جانب الطريق، أو أن تُرسم حول المستعمرة منطقة لا يستطيع أصحابها دخولها بحرية. من هنا تأتي ضرورة استخدام تعبير "مساحة تقييد الوصول" إلى جانب "مساحة وضع اليد"، لأن الخلط بينهما يضخم الرقم قانونياً، بينما الفصل بينهما من دون تحليل يقلل الأثر الحقيقي.

---

[7] قانون الاستملاك الأردني رقم 2 لسنة 1953، كما عُدل بالأمر العسكري رقم 321 لسنة 1969 والأمر رقم 949 لسنة 1981. انظر العرض القانوني في: Palestinian Land Administration, *Legal Report*, 2008، ص 31 وما بعدها: https://www.husseini1.com/resources/file/publications/1273744294012/Legal%20Report%2C%20Palestinian%20National%20Authority%2C%20Palestinian%20Land%20Administration%2C%20Ministry%20of%20Planning%2C%202008.pdf.

[8] الأمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) رقم 363 لسنة 1969. انظر: OCHA, "Settlement expansion around an Israeli-declared nature reserve," 31 October 2014: https://www.ochaopt.org/content/settlement-expansion-around-israeli-declared-nature-reserve.

[9] في أوامر آب 2026 استندت أوامر إزالة الغطاء النباتي إلى المادة 326 من الأمر العسكري رقم 1651. هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، *نزع الملكية ومصادرة الأراضي في آب 2026*، ورقة توثيقية، 31 آب 2026.

ثالثاً: إعلانات "أراضي الدولة" — من إعادة توصيف الأرض إلى إنتاج كتل استعمارية

بلغت المساحة المسجلة في ملف "أراضي الدولة" ونتائج فحص الحدود خلال الفترة 29,501.656 دونماً، أي نحو تسعة وعشرين ألفاً وخمسمئة دونم، عبر ثلاثة وعشرين إجراءً. وهي ثاني أكبر كتلة في الحصيلة بعد المحميات الطبيعية. ويظهر توزيعها أن الوظيفة لم تكن تجميع قطع متناثرة فحسب، بل وصل مواقع استعمارية، وتثبيت بؤر، وملء فراغات جغرافية بين الكتل القائمة.

عقربا: الإعلانان أكبر من مجرد رقم

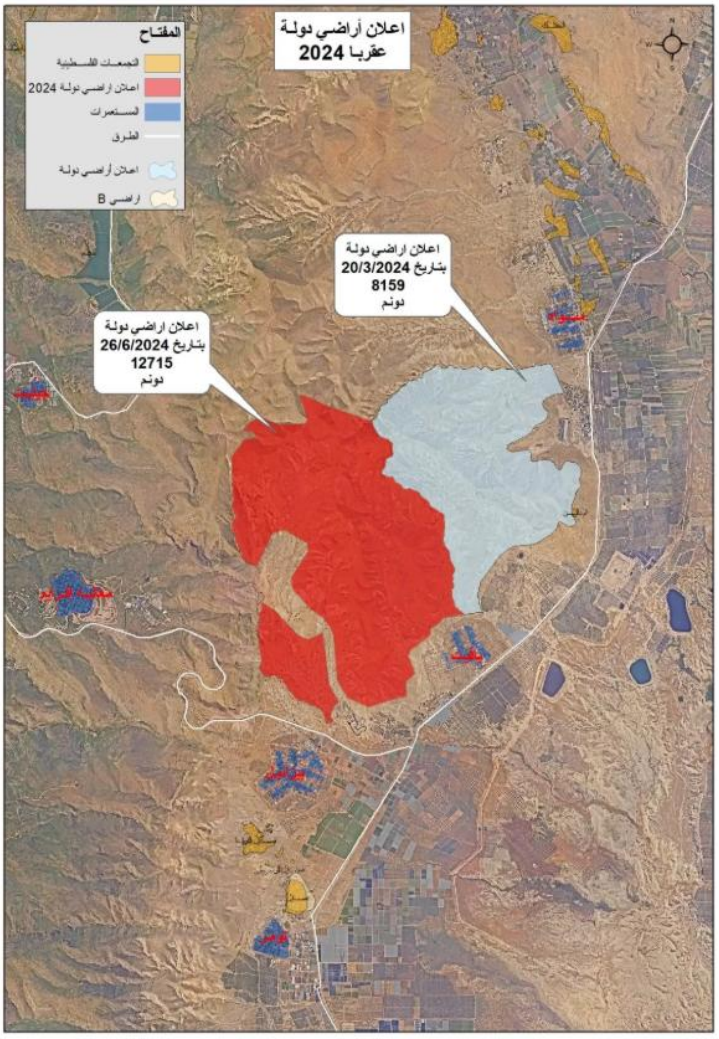

في 20 آذار 2024 أُعلن عن 8,159.8 دونماً من أراضي عقربا جنوب نابلس ضمن نطاق "يفيت – المقطع أ". وفي 25 حزيران من العام نفسه صدر إعلان ثانٍ شمل 12,715.2 دونماً ضمن "يفيت – المقطعين ب وج". المساحة الاسمية المجمعة للإعلانين تبلغ 20,875 دونماً، لكن الخرائط والصلات بين الوثيقتين توجب الحذر من اعتبارها مساحة صافية غير متداخلة قبل إجراء مطابقة جغرافية دقيقة.[10]

أهمية الحالة لا تكمن فقط في ضخامة المساحة، بل في موقعها بين السفوح الشرقية لنابلس وغور الفارعة. الإعلان هنا ينتج امتداداً يربط العمق الجبلي بمحور الأغوار، ويحوّل الأرض الزراعية والرعوية إلى احتياط تخطيطي يمكن توزيعه لاحقاً على الاستيطان والطرق ومناطق النفوذ. فإذا كان الإعلان الأول يرسم المقطع، فإن الثاني يوسّع المنظومة؛ وإذا كانت المستعمرة القائمة نقطة، فإن الأرض المعلنة تحولها إلى مجال.

وتكشف عقربا أيضاً الفرق بين الحدث القانوني والنتيجة الجغرافية. قانونياً هناك إعلانان قابلان للاعتراض كل على حدة. جغرافياً نحن أمام مشروع واحد متعدد المقاطع. لذلك ينبغي ألا ينحصر الرد في الطعن بقطعة أو إثبات زراعتها، بل أن يقرأ العلاقة بين المقاطع، ومسارات الطرق المحيطة، والمستعمرات الأقرب، وما إذا كانت الحدود الجديدة تغلق ممرات فلسطينية بين الريف الشرقي والأغوار.

[10] إعلان 20 آذار 2024 وخريطته "يفيت – المقطع أ"؛ وإعلان 25 حزيران 2024 وخريطته "يفيت – المقطعان ب وج"، محفوظان في قاعدة بيانات الهيئة.
وللتوثيق العام للإعلان الثاني، انظر: Peace Now, "3 July 2024: the Jordan Valley as State Land, The Government Declares 12,000 Dunams in declaration-land-https://peacenow.org.il/en/state-12000-dunams.

أبو ديس والسواحرة: حلقة جديدة في حزام شرقي القدس

في 29 شباط 2024 أعلنت سلطات الاحتلال 2,640.3 دونماً من أراضي أبو ديس والعيزرية "أراضي دولة". وفي 27 آب 2026 صدر الإعلان رقم הכ/26/05 على 370.28 دونماً من أراضي أبو ديس وعرب السواحرة. بذلك بلغ مجموع المساحات الاسمية للإعلانين 3,010.58 دونماً، مع بقاء مراجعة "الخط الأزرق" الخاصة بـ"مشمار يهودا" في كانون الأول 2025 إجراءً مستقلاً لا يصح إدخاله كإعلان ثالث جديد؛ إذ أظهرت المراجعة نحو 472 دونماً مضافة و351.08 دونماً مستبعدة و2,908 دونمات غير متغيرة.[11]

يكشف تتابع الإجراءات وظيفة تتجاوز كل إعلان على حدة: تضييق الفراغ بين "معاليه أدوميم" و"كيدار" ومواقع شرق القدس، وإنتاج حزام متصل يقطع الامتداد الفلسطيني الطبيعي بين القدس والعيزرية وأبو ديس والسواحرة باتجاه الأغوار. هذه ليست مجرد إضافة إلى مساحة مستعمرة، بل إعادة ضبط لحواف التجمعات الفلسطينية كي تصبح الجغرافيا المتصلة استيطانياً، هي الجغرافيا المتقطعة فلسطينياً.

ويقع تجمع المنطار البدوي، الذي يضم 112 عائلة، داخل المجال المستهدف بالإعلان الأخير. الخطر هنا وجودي لأن الأرض ليست عنوان ملكية منفصلاً عن المجتمع؛ هي مكان السكن والمدرسة والمراعي ومسارات الحركة. حين يعاد توصيف هذا المجال باعتباره "أملاك حكومة"، تتوسع قدرة الاحتلال على رفض البناء، وإصدار أوامر الهدم، وتقييد الرعي، ثم عرض التهجير على أنه نتيجة "عدم الترخيص" لا نتيجة نزع شروط البقاء. وقد صنفت الأمم المتحدة المنطار ضمن التجمعات البدوية المهددة بالنقل القسري والمتأثرة بخطط E1.[12]

بهذا المعنى، يمثل المنطار الاختبار الأوضح لفكرة "الأرض الخالية" التي تفترضها الوثيقة. الإعلان يرسم حدوداً تبدو على الخريطة بلا بشر؛ لكن داخلها مجتمع كامل. ومحو المجتمع من لغة الإعلان هو الخطوة الأولى في تحويله إلى عائق تخطيطي قابل للإزالة.

"التسوية" الداخلية للبؤر: القانون يلحق بالفعل الاستعماري

في 10 حزيران 2025 استهدف إعلان بمساحة 744.36 دونماً أراضي المغير وخربة جبعيت، وربطته الخريطة بموقع "ملاخي هشالوم". وفي 1 أيلول 2025 استهدف إعلان آخر 455.58 دونماً من أراضي جيت وفرعتا وتل، في نطاق مرتبط بـ"حفات جلعاد" و"هيتدوت". في الحالتين سبقت البؤرة أو النية الاستعمارية اكتمال المسار القانوني، ثم جاء إعلان الأرض ليبني خلفها قاعدة رسمية.[13] هذا ما

[11] إعلان 29 شباط 2024 بشأن أبو ديس والعيزرية؛ الإعلان הכ/26/05 المؤرخ 27 آب 2026؛ وإعلان نتائج فحص حدود "مشمار يهودا"، 15 كانون الأول 2025، وخرائطها، محفوظة في قاعدة بيانات الهيئة. وعن إعلان 2024: Reuters, 29 February 2024: https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-declares-big-near-land-bank-west-acres-650-appropriates-29-02-2024/.

[12] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، "لاستكمال إقامة مستعمرة "مشمار يهودا" شرقي القدس"، 31 آب 2026: https://cwrc.ps/page-4929.html. وانظر OCHA، حول المنطار بوصفه من التجمعات المهددة بالنقل القسري: https://www.ochaopt.org/content/west-bank-demolitions-and-displacement-january-2018، وتأثره بخطة E1: https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-330-west-bank.

[13] الإعلان هـ/ك/25/01، 10 حزيران 2025، مساحة 744.36 دونماً؛ والإعلان هـ/ك/25/02، 1 أيلول 2025، مساحة 455.58 دونماً، والخرائط المرفقة، محفوظة في قاعدة بيانات الهيئة. انظر أيضاً: "Peace Now, "Declaration of 750 dunams as State Land in the Outpost of Malachei HaShalom, 13 June 2025: https://peacenow.org.il/en/declaration-of-750-dunams-as-state-land-in-the-outpost-of-malachei-hashalom.

تسميه السلطات الإسرائيلية "تسوية" أو "شرعنة"، لكنه لا يمنح الموقع شرعية بموجب القانون الدولي. المعنى الأدق هو إضفاء قانونية داخلية إسرائيلية على فعل بدأ مخالفاً حتى لقواعد التخطيط الإسرائيلية المطبقة في الضفة. والأهم أن الإعلان قد لا يطابق المباني القائمة؛ ففي حالة "حفات جلعاد" تقع مساحة معتبرة من الأرض المعلنة بعيداً عن النواة المبنية، ما يدل على أن الهدف ليس تسوية الماضي فقط، بل إعداد مجال لمستعمرة جديدة أو توسع مستقبلي.[14]

تعمل "التسوية" هنا كمنهج متعدد المراحل: قرار سياسي بالاعتراف؛ إعلان أو فحص للأرض؛ تحديد نطاق نفوذ؛ شق طريق وتوصيل خدمات؛ ثم مخطط تفصيلي. وفي كل مرحلة تبدو الخطوة صغيرة ومهنية، لكن مجموعها ينقل البؤرة من مجموعة منشآت متناثرة إلى مؤسسة مكانية دائمة. وقد وافقت الحكومة خلال 2025 على إنشاء اثنتين وعشرين مستعمرة ثم تسع عشرة أخرى، تضم عدداً من البؤر المراد إضفاء الصفة الرسمية عليها ومواقع أُخليت عام 2005.[15]

ربط المستعمرات: الأرض المعلنة بوصفها مادة للاتصال

لا تحتاج كل مستعمرتين إلى التلاحم العمراني كي تصبحا كتلة واحدة. يكفي أن تتصل حدود النفوذ، وأن تمر بينهما أرض تديرها الجهة نفسها، وطريق يحظى بالحماية نفسها، ومنطقة مفتوحة تُمنع فيها التنمية الفلسطينية. بهذا المعنى، إعلان "أراضي الدولة" هو أداة اتصال قبل أن يكون أداة بناء: يمنع ظهور استعمال فلسطيني يعطل الاتصال المستقبلي، ويمنح المخطط الإسرائيلي حرية اختيار لحظة التطوير.

وتبدو هذه الوظيفة في عقربا باتجاه الأغوار، وفي أبو ديس والسواحرة بين "معاليه أدوميم" و"كيدار"، وفي إعلانات البؤر التي تتجاوز مساحة البناء القائم. إن المشروع الاستعماري لا يبني مساكن فقط؛ إنه يبني استمرارية إسرائيلية ويفرض في المقابل تجزئة فلسطينية.

رابعاً: وضع اليد — الطريق العسكري الذي يعيد تشكيل المجال المدني

سجلت قاعدة البيانات مئتين وتسعة وثلاثين أمراً ووثيقة لوضع اليد بمساحة 5,829.299 دونماً، أي خمسة آلاف وثمانمئة وتسعة وعشرين دونماً ومئتين وتسعة وتسعين متراً مربعاً. وقد تنوعت الأغراض بين الطرق، والمواقع والمنشآت العسكرية، والأسوار، والمناطق العازلة، والأبراج، وتمديد أو تعديل أوامر قديمة. كثرة الوثائق هنا أهم من المساحة وحدها؛ لأن الأمر الخطي الضيق قد يغيّر حركة قرية كاملة، والموقع العسكري الصغير قد يتحكم بعشرات آلاف الدونمات المحيطة.

جنين: شبكة طرق في ظل عكس فك الارتباط

في تموز 2026 صدرت في محافظة جنين خمسة عشر أمراً بمساحة إجمالية 199.824 دونماً. شمل الأمر ت/26/90 مساحة 22.026 دونماً في اليامون لإقامة موقع عسكري وسياج شائك، بينما توزعت أربعة عشر أمراً، من ت/26/91 حتى ت/26/105 مع غياب الرقم 101 من السلسلة المرصودة، على طرق عسكرية في عرابة ومركة وجربا وقباطية ومسلية. وبلغت مساحة أوامر الطرق وحدها 177.798 دونماً، ضمن شبكة يتجاوز طولها المجمع 11.3 كيلومتراً.[16]

لا ينبغي قراءة هذه الطرق كتحسينات موضعية لحركة الجيش. فهي تأتي في سياق قانوني وسياسي أعاد فتح شمال الضفة أمام مشروع استعماري كان قد أُخلي رسمياً. ففي 21 آذار 2023 أقر الكنيست التعديل رقم 7 لقانون تنفيذ خطة فك الارتباط، وألغى

---

[14] Peace Now, "The Civil Administration Declared 456 dunams West of Nablus as State Land," 3 September 2025: https://peacenow.org.il/en/havat-gilad-declaration.

[15] Peace Now, "The Cabinet Decided on the Establishment of 22 New Settlements," 29 May 2025: https://peacenow.org.il/en/cabinet-decision-22-settlements؛ "Israel's Security Cabinet Decided to Establish 19 New Settlements," 15 December 2025: https://peacenow.org.il/en/israels-security-cabinet-decided-to-establish-19-new-settlements.

[16] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، *التقرير الشهري – تموز 2026*، ص 16؛ وأوامر وضع اليد ت/26/90–ت/26/105 وخرائطها، وفق قاعدة بيانات الهيئة. جمع المسافات هو مجموع أطوال المسارات الواردة في الخرائط ولا يعني بالضرورة طول شبكة غير متداخلة.

المواد التي كانت تحظر دخول الإسرائيليين وإقامتهم في المنطقة التي أُخليت شمال الضفة، وتشمل مواقع "حومش" و"صانور" و"جانيم" و"كاديم".[17] ثم وُسع التنفيذ العسكري في أيار 2024 ليشمل المواقع الثلاثة المتبقية بعد "حومش"، مع بقاء أوامر إغلاق عسكرية مرحلية على بعضها.[18]

هنا تكتسب أوامر جنين معناها الأوسع. القانون يزيل الحظر، والقرار الحكومي يعيد الاعتراف بالموقع، والأمر العسكري يبني الطريق والموقع والسياج. أي أن الطريق لا يأتي بعد عودة المستعمرين فقط؛ إنه يصنع الشروط التي تجعل العودة ممكنة وآمنة ومتصلة. وتزداد الدلالة لأن ثلاثة من الأوامر تمس المجال المصنف "أ" أو تتقاطع معه: ت/26/95 يقع بالكامل في المنطقة "أ"، وت/26/94 وت/26/103 يتقاطعان مع المنطقتين "أ" و"ج"، بمساحة إجمالية للأوامر الثلاثة تبلغ 47.392 دونماً. وبذلك لا يبقى أثر الأمر محصوراً في المساحة التي تدعي الإدارة المدنية سلطتها التخطيطية عليها؛ بل يخترق المجال الذي يفترض أن يكون تحت الإدارة الفلسطينية. وتكشف جنين عن نمط "الطريق المجمّع": بدلاً من أمر واحد ضخم يسهل إدراك أثره والاعتراض عليه، تصدر سلسلة أوامر صغيرة متجاورة، لكل منها رقم وخريطة ومدة. قانونياً هي ملفات متعددة، جغرافياً هي شبكة واحدة. وهذا التفكيك الإداري قد يشتت الاعتراض بينما يجمع الاحتلال النتيجة على الأرض.

طوباس: تسعة أوامر تصنع ممراً عسكرياً

في عام 2025 برزت مجموعة الأوامر ت/25/142 إلى ت/25/150 في محافظة طوباس. بلغ عددها تسعة أوامر ومساحتها 1,042.929 دونماً، وشملت طرقاً من عين شبلي إلى "بقعوت"، ومن "بقعوت" إلى سهل عاطوف، ومن خربة يرزا إلى العقبة، إضافة إلى مقاطع أخرى في طوباس وطمون وتياسير. وبلغ مجموع أوامر وضع اليد في المحافظة خلال العام 1,144.559 دونماً عبر ثمانية عشر أمراً، كانت الطرق مكونها الأثقل.[19]

في طوباس لا يستهدف الطريق نقطة منعزلة؛ إنه يعيد ترتيب السهل والجبال الشرقية كشبكة حركة عسكرية متصلة. أثره يتجاوز شريط الإسفلت أو عرض مسار وضع اليد إلى القيود اللاحقة: بوابات، دوريات، منع بناء بمحاذاة الطريق، صعوبة الوصول الموسمي، وتقطيع وحدة المراعي. ويعمل الطريق أيضاً كعمود فقري للمواقع العسكرية والمستعمرات الزراعية في الأغوار، بحيث تصبح البنية التي يُقال إنها لخدمة أمن الجيش بنيةً لدوام الحضور المدني الاستعماري.

إن وصف الطريق بأنه "عسكري" لا يحسم وظيفته. المعيار التحليلي هو المستفيد النهائي وشبكة العلاقات التي ينتجها: هل يفتح الطريق الحركة المتساوية للسكان الواقعين تحت الاحتلال، أم يمر عبر أرضهم ليخدم منظومة منفصلة؟ وهل ينتهي بانتهاء الحاجة الطارئة، أم يتحول إلى عنصر ثابت تُبنى حوله حدود أمنية واستعمارية جديدة؟

---

[17] الكنيست، قانون تنفيذ خطة فك الارتباط (التعديل رقم 7)، 2023؛ أقر نهائياً في 21 آذار 2023 وألغى القيود المتعلقة بالدخول والإقامة في المنطقة المخلاة شمال الضفة: https://main.knesset.gov.il/EN/News/PressReleases/Pages/press21323q.aspx، وصفحة التشريع: https://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/pages/lawbill.aspx?lawitemid=2195706&t=lawsuggestionssearch.

[18] "Peace Now," "Minister Gallant Paves the Way for the Establishment of New Settlements in the Northern West Bank" 22 May 2024: https://peacenow.org.il/en/minister-gallant-paves-the-way-for-establishment-of-new-settlements-in-the-northern-west-bank.

[19] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، *التقرير السنوي 2025*، ص 51–53؛ والأوامر ت/25/142–ت/25/150 وخرائطها، وفق قاعدة بيانات الهيئة.

المناطق العازلة: المستعمرة تتمدد من دون وحدة سكنية واحدة

حددت قاعدة البيانات ثلاثة وأربعين أمراً في فئة المناطق العازلة خلال 2023–آب 2026 بمساحة 758.955 دونماً. شملت الحالات نطاقات حول "أورانيت" و"تسوفيم" و"رفافا" و"معاليه مخماس" و"حومش" و"إيتمار" و"رحاليم" و"يتسهار" و"كدوميم" وغيرها.[20]

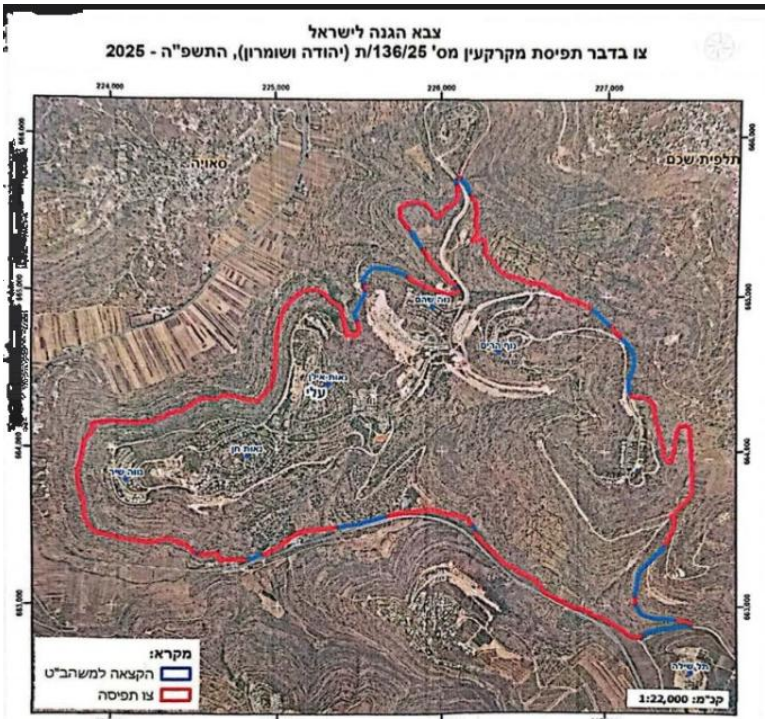

المنطقة العازلة هي إحدى أكثر الأدوات قدرة على توسيع المستعمرة من دون بناء. فهي تنقل خط الاحتكاك من السياج إلى داخل الأرض الفلسطينية، وتجعل الزيتون أو البيت أو الطريق الزراعي جزءاً من "مشكلة أمنية" يفترض أن تعالج بإبعاد الفلسطيني، لا بتقييد المستعمرة. وبمرور الوقت قد تتسع الحماية إلى طريق التفافي وبرج وموقع عسكري، ثم تتحول المسافة الفاصلة إلى احتياط للتوسع.

ويظهر الفرق بين المساحة المصادَرة والمساحة المحكومة بوضوح في أمر ت/25/115 حول "بساغوت": وضع اليد المباشر طال 15.342 دونماً لشق طريق أمني محيطي بطول 3,835 متراً، لكن نطاق تقييد الوصول المرتبط به تجاوز 380 دونماً. الرقم الأول يصف الحق المنتزع رسمياً؛ والثاني يصف المجال الذي تغيرت علاقة الفلسطيني به. تجاهل الثاني يطمس الأثر، وجمعه مع الأول بوصفه مصادرة ملكية يخلط المركز القانوني.

وبالمثل، لا يمكن تقييم مناطق "حومش" و"صانور" العازلة بعيداً عن إلغاء قيود فك الارتباط. المنطقة العازلة ليست حماية لمستعمرة قائمة فقط؛ قد تكون إنشاءً مسبقاً لمجال أمني حول موقع يراد إعادته. وهنا يسبق الأمن السكان المستعمرين ويمهد لهم.

خامساً: الاستملاك — كيف تُستخدم "المنفعة العامة" لبناء جغرافيا غير متساوية؟

بلغت المساحة المسجلة لسبعة عشر قراراً في ملف الاستملاك وأخذ حق التصرف 5,572.053 دونماً، أي خمسة آلاف وخمسمئة واثنين وسبعين دونماً وثلاثة وخمسين متراً مربعاً. وتشمل السجلات قرارات جديدة وأخرى لتنفيذ أوامر تاريخية، ولا سيما في مشاريع الطرق. من أمثلة ذلك قرار 24 أيار 2024 لتنفيذ الأمرين هـ/90/7 وهـ/95/4 على 385.404 دونماً لتنظيم وتوسيع شارع 60 بين حلحول وبني نعيم، وقرار 26 كانون الأول 2024 لتنفيذ هـ/83/1 على 4.694 دونماً في مخماس والجبع لتوسيع شارع 45.

يُقدَّم الاستملاك بوصفه أكثر الأدوات انتظاماً: غرض عام، خريطة، إعلان، وحق في التعويض أو الاعتراض. لكن انتظام الشكل لا يكفي لإثبات عدالة الغاية. فالمنفعة العامة في إقليم محتل يجب أن تُفهم لمصلحة السكان الواقعين تحت الاحتلال، لا بوصف المستعمرين جمهوراً موازياً يبرر نزع أرض السكان الأصليين. وعندما يخدم الطريق منظومة مستعمرات، ويُدمج في شبكة إسرائيلية، وتُقيَّد استفادة الفلسطينيين منه بالحاجز أو اللوحة أو التصريح، يصبح الاستملاك أداة لإعادة توزيع المنفعة: الأرض فلسطينية والكلفة فلسطينية، بينما الاتصال والسرعة والأمن امتياز استعماري.

[20] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، تبويب "المناطق العازلة" المشتق من قاعدة بيانات أوامر وضع اليد، 2023–آب 2026. قد تُحدّث الحصيلة عند ظهور أوامر متأخرة أو نسخ لم تكن متاحة وقت الإقفال.

"معاليه أدوميم": السابقة التي تكشف تناقض الأداة

تقدم "معاليه أدوميم" شاهداً تاريخياً مركزياً. ففي عام 1975 استملكت إسرائيل نحو 30 ألف دونم لإقامة المستعمرة، ثم استُخدمت مساحات إضافية لتوسيعها وبناء بنيتها. وقد وصفت مؤسسة "بتسيلم" إجراء الاستملاك في هذه الحالة بأنه استثنائي حتى داخل تاريخ المشروع الاستيطاني، لأن الموقف الإسرائيلي الرسمي الطويل كان يقر بعدم جواز استملاك أرض خاصة لبناء مستعمرة.[21]

تطرح الحالة سؤالاً قانونياً لا يمكن تجاوزه: كيف تصبح مستعمرة مدنية مخصصة لسكان دولة الاحتلال "غرضاً عاماً" لأرض محتلة؟ إذا كان الغرض العام يجب أن يخدم سكان الإقليم، فإن إنشاء مدينة استعمارية لا يحقق هذا الشرط. وإذا قيل إن الطريق أو المنطقة الصناعية أو المرفق مفتوح أيضاً للفلسطيني، فإن الاستخدام الجزئي أو النظري لا يلغي البنية التمييزية الأوسع ولا يحول المشروع الاستيطاني إلى حاجة للسكان المحميين.

وتتضاعف دلالة السابقة اليوم لأن إعلانات أبو ديس والعيزرية والسواحرة تُنتج امتداداً جديداً في المجال نفسه. التاريخ هنا ليس مقارنة زخرفية؛ إنه يوضح تسلسل الأداة. استملاك واسع في السبعينيات أنشأ مركزاً استعمارياً؛ إعلان "أراضي دولة" اليوم يوسع أرض الاتصال حوله؛ الطريق وE1 يربطان المركز بالقدس؛ والضغط على التجمعات البدوية يزيل الحضور الذي يعوق اكتمال الاتصال. تتغير الصيغة القانونية، لكن المشروع الجغرافي واحد.

البنية التحتية بوصفها أداة خنق

الطريق ليس خطاً محايداً. فهو يختار من يتصل بمن، وأي مسافة تقصر، وأي قرية تُحاصر، وأين تقام البوابة، ومن يملك حق المرور في أوقات الإغلاق. في السياق الاستعماري، تؤدي البنية التحتية أربع وظائف متزامنة:

أولاً، ربط المستعمرات وتحويلها من جزر متناثرة إلى شبكة واحدة متصلة بإسرائيل. ثانياً، تفتيت المجال الفلسطيني إلى جيوب تتصل بممرات طويلة قابلة للإغلاق. ثالثاً، صناعة الإغلاق الشامل، لأن السيطرة على التقاطعات والجسور والأنفاق تتيح وقف حركة مناطق واسعة بعدد محدود من الحواجز. رابعاً، إعادة توجيه التنمية، إذ تنتقل التجارة والسكن والاستثمار نحو الطرق المتاحة، بينما تتراجع القرى التي تصبح مداخلها خاضعة للبوابات.

ومن هنا لا تكفي دراسة مساحة الطريق المستملكة. ينبغي قياس نطاق تأثيره: عدد القرى التي تتغير مداخلها، طول المسار الفلسطيني الذي يُقطع، الأرض الزراعية التي تصبح خلف بوابة، والوقت الإضافي للوصول إلى المدرسة أو المستشفى أو السوق. فالدونم يقيس جسم المشروع، لا ظلّه الجغرافي والاجتماعي.

سادساً: المحميات الطبيعية — من الحماية البيئية إلى "خزان جغرافي"

غطت عشرة قرارات مرتبطة بالمحميات الطبيعية 69,084 دونماً، أي تسعة وستين ألفاً وأربعة وثمانين دونماً، وشكلت نحو 63.1% من الحصيلة الإجرائية الكلية. ومن بين الحالات تعديل حدود محمية "خروبة" في آذار 2024، حيث وردت مساحة 12,320.388 دونماً بوصفها مساحة النطاق بعد التعديل، لا مقدار الزيادة وحدها، إلى جانب تعديلات تخص "أم زوقا" و"فصائل" في الأغوار.[22]

هذه الملاحظة المحاسبية أساسية: لا يصح القول إن 69,084 دونماً أضيفت كلها حديثاً إلى المحميات. لكن المساحة تظل ذات دلالة لأنها تقع تحت نظام استعمال شديد القيود، وتكشف مقدار الأرض التي تستطيع الإدارة إعادة رسمها بقرار. ومن الناحية

[21] B'Tselem, "The Establishment and Expansion Plans of Ma'ale Adummim and their Human Rights Ramifications," December 2009: https://www.btselem.org/publications/summaries/200912_maale_adummim.

[22] إعلانات تعديل حدود محميات "خروبة" و"أم زوقا" و"فصائل" لعام 2024، والقرارات الأخرى للفترة 2023–آب 2026، محفوظة في تبويب "المحميات الطبيعية" في قاعدة بيانات الهيئة.

الاستعمارية، تمثل المحمية وظيفة مزدوجة: إخراج الأرض من التطور الفلسطيني الآن، والاحتفاظ بها مفتوحة أمام إعادة تخصيص انتقائية لاحقاً.

الحماية الانتقائية وسابقة اقتطاع حدود المحمية

توثق حالة محمية وادي قانا/نحال قانا عام 2014 هذه الانتقائية: عندما تعارضت حدود المحمية مع مخطط إضفاء القانونية الداخلية على بؤرة "إل متان" وطريقها، عدلت الإدارة المدنية حدود المحمية واستبعدت نحو مئة دونم لتلائم المخطط.[23] هنا لا تكون المحمية قيداً أعلى من الاستيطان؛ بل قيداً قابلاً لإعادة الرسم عندما يصبح المستفيد مشروعاً استعمارياً.

وتشير أمثلة تاريخية أخرى إلى استهلاك أجزاء من محميات أو عزلها بواسطة المستعمرات والجدار، بما في ذلك مناطق وادي الباذان وبيت لقيا وبني نعيم وغابة القف وغيرها.[24] لا يعني ذلك أن كل محمية ستتحول آلياً إلى مستعمرة، لكنه يثبت أن صفة الحماية لا تمنح ضمانة دائمة ضد إعادة التخصيص. لذلك يصبح إعلان المحمية، في غياب إدارة محايدة ومشاركة السكان الأصليين، خزاناً جغرافياً: أرض محفوظة من الفلسطيني أكثر مما هي محفوظة للطبيعة.

جبل أبو غنيم: قوة الشاهد التاريخي

يُستدعى جبل أبو غنيم كثيراً في هذا السياق، لكن الدقة تقتضي القول إنه صُنّف "منطقة خضراء" في التخطيط الإسرائيلي، لا محمية طبيعية عسكرية بالمعنى الفني للأمر 363. ثم استُملكت الأرض عام 1991، وأُعيد تنظيمها للبناء، وبدأ إنشاء مستعمرة "هار حوما" في أواخر التسعينيات.[25]

هذه الدقة لا تضعف المقارنة، بل تقويها. فالمشترك بين "المنطقة الخضراء" و"المحمية" هو تجميد التطور الفلسطيني باسم قيمة عامة: الطبيعة أو المشهد أو الغطاء الأخضر. وعندما تغيرت الأولوية السياسية، أمكن إزالة التصنيف أو تعديله لصالح البناء الاستعماري. وهكذا يقدم جبل أبو غنيم درساً تاريخياً: التصنيف الأخضر لا يعني أن الأرض خرجت من المشروع الاستيطاني؛ قد يعني أنها مؤجلة داخله.

لذلك ينبغي ألا ينحصر رصد المحميات في المساحة وتاريخ الإعلان. يلزم تتبع أربعة مؤشرات: ما الذي أضيف أو استبعد من الحدود؛ من يُسمح له بالزراعة أو السياحة أو شق الطريق؛ ما صلة النطاق بالمستعمرات والبؤر القريبة؛ وهل يسبق تعديل الحدود مخططاً أو قرار "تسوية". هذه المؤشرات تحول ملف البيئة من هامش تقني إلى جزء أصيل من مراقبة الاستيطان.

سابعاً: الأنماط العابرة للأدوات

1. من النقطة إلى الشبكة

تبدأ البؤرة بنقطة صغيرة، لكن بقاءها يحتاج إلى محيط: أرض معلنة، طريق موضوع اليد عليه، حزام أمني، كهرباء ومياه، ثم نطاق نفوذ. لهذا لا يقاس أثر البؤرة بعدد مبانيها. المساحة الحقيقية هي الشبكة التي تطلبها. ويشرح هذا لماذا تقع بعض إعلانات "أراضي الدولة" بعيداً عن البناء القائم، ولماذا تتزامن "التسوية" مع أوامر الطرق.

---

[23] OCHA, "Settlement expansion around an Israeli declared nature reserve," 31 October 2014: https://www.ochaopt.org/content/settlement-expansion-around-israeli-declared-nature-reserve.

[24] ARIJ/POICA, "The Nature Reserves in light of the Israeli assaults," 6 December 2005: https://poica.org/2005/12/the-nature-reserves-in-light-of-the-israeli-assaults/.

[25] انظر ARIJ، *Geopolitical Status of Bethlehem Governorate*، 2009، ص 30 تقريباً: https://poica.org/upload/File/blfs-09.pdf؛ وانظر أيضاً الدراسة القانونية حول سياسات التنظيم في القدس الشرقية: https://digitalcommons.wcl.american.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1280&context=auilr.

2. تجميع إسرائيلي مقابل تفكيك فلسطيني

في عقربا، وأبو ديس والسواحرة، وطوباس، وجنين، تتكرر وظيفة واحدة: وصل المجال الإسرائيلي وفصل المجال الفلسطيني. الطريق يربط المستعمرات لكنه يقطع أرض القرية؛ الإعلان يوحد كتلة تخطيطية لكنه يجزئ ملكيات ومراعي؛ المنطقة العازلة توسع أمن المستعمرة لكنها تقلص أمن المزارع في الوصول إلى أرضه.

3. الأمن كمرحلة تخطيط

لا يأتي الأمر الأمني دائماً لحماية واقع قائم؛ قد يصنع الواقع المراد حمايته. في شمال الضفة، أُلغي الحظر القانوني على العودة، ثم ظهرت أوامر المواقع والطرق والحماية. وفي البؤر، يوفر الجيش الحزام والطريق قبل اكتمال التخطيط المدني. بهذا المعنى يصبح الأمن مرحلة مبكرة من التخطيط الاستيطاني.

4. المؤقت الذي يتراكم حتى يصير دائماً

أمر وضع اليد مؤقت في النص، لكنه يُمدد ويُعدّل، وقد يستمر لعقود. الطريق الذي شُق يصبح واقعاً لا يُعاد بسهولة؛ والسياج يخلق أنماط حركة جديدة؛ والأرض التي هجرت زراعتها بسبب المنع قد تُستخدم لاحقاً لإثبات عدم الزراعة في ملف "أراضي الدولة". وهكذا يمكن لأداة مؤقتة أن تهيئ شروط أداة دائمة.

5. الإخفاء عبر التجزئة القانونية

تقسم المنظومة المشروع إلى وثائق: أمر للطريق، إعلان للأرض، تعديل للمحمية، قرار تنفيذ لاستملاك قديم، وإجراء أمني لإزالة الأشجار. كل وثيقة تبدو محدودة، لكن تجميعها زمنياً ومكانياً يكشف مشروعاً واحداً. لذلك يجب أن تنتقل منهجية الرصد من أرشفة الأوامر فقط إلى بناء "ملفات مكان" تجمع كل ما صدر حول القرية أو الكتلة الاستعمارية.

ثامناً: قراءة مكانية وزمنية للحصيلة

تظهر قاعدة البيانات أن التوزيع الجغرافي المباشر للإجراءات المحلية تركز في نابلس بنحو 24,749 دونماً، ثم أريحا والأغوار 12,709 دونمات، وطوباس 6,085 دونماً، والقدس 4,817 دونماً، ورام الله والبيرة 2,472 دونماً، وجنين 1,814 دونماً، ثم بيت لحم 855 دونماً، والخليل 619 دونماً، وقلقيلية 506 دونمات، وسلفيت 235 دونماً، وطولكرم 35 دونماً. وهناك أيضاً مساحات عابرة للمحافظات، أبرزها 43,699 دونماً بين أريحا والقدس، و5,229 دونماً بين نابلس وسلفيت ورام الله.

لكن قراءة الترتيب العددي وحده مضللة. ارتفاع نابلس يرتبط بإعلانات عقربا الواسعة؛ وارتفاع أريحا والقدس يتصل بالمحميات والأحزمة الشرقية؛ بينما تبدو جنين أقل مساحة رغم أن عدد الأوامر وشبكة الطرق فيها يحملان أثراً استراتيجياً بالغاً. ولذلك يجب الجمع بين أربعة مقاييس: المساحة، وعدد الوثائق، وطول البنى الخطية، وموقعها بالنسبة إلى العقد الجغرافية.

زمنياً، يمثل 2023 عام وضع الإطار المؤسسي وقرارات الاعتراف والتوسع؛ ويمثل 2024 عام القفزة المساحية الكبرى في إعلانات "أراضي الدولة" وتعديلات المحميات؛ ويمثل 2025 عام الشبكات و"التسوية" والطرق المجمعة؛ أما 2026 فيظهر انتقالاً إلى استكمال الفراغات وإعادة تشكيل شمال الضفة، مع إعلان أبو ديس والسواحرة بوصفه حلقة متأخرة في سلسلة القدس الشرقية.

خلاصة: منظومة واحدة بأسماء قانونية متعددة

تكشف الحصيلة أن السيطرة على الأرض لم تعد تعتمد على أداة مركزية واحدة. بعد أن قيد القضاء الإسرائيلي استخدام وضع اليد لإقامة مستعمرة مدنية مباشرة، توسعت إعلانات "أراضي الدولة"؛ وحين تعذر البناء الفوري، استُخدمت المحميات والمناطق

الخضراء لتجميد الأرض؛ وحين احتاجت المستعمرة إلى الاتصال، حضرت أوامر الطرق والاستملاك؛ وحين صارت البؤرة أمراً واقعاً، جاءت "التسوية" لتعيد كتابة بدايتها غير القانونية كمرحلة تمهيدية لمستعمرة رسمية.

تقدم عقربا نموذج الأرض الواسعة التي تتحول إلى مجال اتصال؛ وتقدم أبو ديس والسواحرة والمنطار نموذج الإعلان الذي يهدد مجتمعاً ويغلق حزام القدس الشرقي؛ وتقدم جنين نموذج تزاوج تعديل القانون مع الطريق العسكري والعودة الاستعمارية؛ وتقدم طوباس نموذج الشبكة الخطية التي تعيد تنظيم فضاء كامل؛ وتقدم "معاليه أدوميم" الدليل التاريخي على قابلية "المنفعة العامة" للتحول إلى منفعة استعمارية؛ فيما يثبت جبل أبو غنيم ووادي قانا أن التصنيف البيئي أو الأخضر ليس ضمانة ضد إعادة التخصيص.

وعليه، فإن الاستجابة الفعالة تتطلب أكثر من جمع الأرقام. يلزم بناء سجل جغرافي موحد لكل منطقة، يربط الإعلان بالطريق وبالمخطط وبقرار الحكومة وبأمر الحماية؛ وإظهار المساحة القانونية المباشرة منفصلة عن مساحة تقييد الوصول؛ وتوثيق التمديدات والتعديلات كي لا يختفي الدائم داخل لغة المؤقت؛ وربط الاعتراض القانوني بمرافعة سياسية وجغرافية تشرح المشروع الكلي.

السؤال الذي تطرحه الأوامر ليس فقط: كم دونماً صودر؟ بل: أي جغرافيا يجري بناؤها بهذه الدونمات، ولمن تصبح قابلة للحياة؟